مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الرابع والسبعون (أبريل ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الرابع والسبعون - أبريل ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانـدا نـوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمـل حسـن وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. أحمد محمد فؤاد أ.د. نبيـل رشـاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٤

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **نقـد رؤيــة المؤرخ الكوري بارك جونـغ ساسيو Park Joong Seo لصــلاح الدين الأيـوبي (١١٣٨-١١٩٣م)**	٣-٢٤
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **نشأة التنمية المستدامة في الإسلام إبان عهدي النبوة والخلافة الراشدة دراسة تطبيقية لأوضاع الفئات المهمشة «المعاقون والمرأة بوصفهما نموذجين» (١-٤٠هـ/٦٢٢-٦٦٠م) .....**	٢٥-٥٨
أ.د. طارق أبـو الوفا محمد	
• **دراسات العلوم السياسية:**	
٣- **سياسات الاستيطان الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧م .....**	٦١-٨٤
الباحث/ وائل عبدالحكيم محمد ربيع	
• **الدراسات القانونية:**	
٤- **المسئولية المدنية للعضو المنتدب في شركة المساهمة «دراسة بحثية» .....**	٨٧-١٢٢
الباحثة/ أمل حسن علي عبدالباقي	
٥- **صور تعويض المسئولية المدنية الناشئة عن التعدي على حق الحياة الخاصة عبر الإنترنت في ضوء قانون المملكة المتحدة ..**	١٢٣-١٥٤
أ.د. جليل حسن بشات الساعدي & م.م زهراء عصام صالح كبة	
٦- **المشروعية الدستورية .....**	١٥٥-٢٠٢
الباحث/ أبو بكر محمود أبو بكر محمد	

تابع محتويات العدد ٧٤

- **الدراسات الفنية:**

٧- **الروحانية في الفن الإسلامي** ٢٠٥-٢٢٦

الباحث/ قاسم محسن حسان

- **الدراسات الإعلامية:**

8- Women's Portrayal in Egyptian TV Channels Advertisements and its Impact on Female University Students Self-Perception **3-42**

Sherin Moody Hakim Wassif

سياسات الاستيطان الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧م

الباحث/ وائل عبدالحكيم محمد ربيع

باحث دكتوراه علوم سياسية – قسم سياسة

معهد الدراسات والبحوث الأسيوية – جامعة الزقازيق

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

بدأت اسرائيل عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام١٩٦٧م، وقد مرت استراتيجيات الاستيطان بعدهذا العام بأربع حقب أساسية، وكانت الحقبة الأولى فى الفترة من ١٩٦٧م إلى١٩٧٧ م في عهد المعراخ(تجمع حزب العمل وحزب المابام)، وكانت استراتيجيته مبنية على الاستيطان فى المناطق الآمنة، والدمج الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة مع إسرائيل، والحقبة الثانية كانت فى فترة حكم الليكود ١٩٧٧م–١٩٩٣م، وانطلقت سياسة الاستيطان من مبدأ أن حق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" غير قابل للطعن، وأن استيطان تلك الأراضي هو تأكيد لهذا الحق الذي يقوم على أسس دينية، وليس على أسس أمنية أو اقتصادية فقط، واعتمد فى تطبيق هذه الاستراتيجيه على مشروعى شارون (العمود الفقري المزدوج)، ومشروع غوش أمونيم (وهي حركة يمينية متطرفة)، وخطة دروبلس، أما الحقبة الثالثة١٩٩٣م–٢٠٠٢م، فقد زادت وتيرة الاستيطان عدة أضعاف، على الرغم من أن أحد أسس التفاوض كان حل الدولتين، وهو ما يعنى تفكيك المستوطنات في نهاية العملية التفاوضية، وكانت السمة الأساسية لتوسيع مشروع الاستيطان خلال هذه الحقبة هي تكثيف أعداد المستوطنين وزيادتهم دون إقامة مستوطنات جديدة بل توسيع القائم منها، أما الحقبة الرابعة٢٠٠٢م–٢٠١٨م، فتم فيها توسيع الاستيطان برعاية جدار الفصل، وسيطرت إسرائيل بعد إنهاء إقامة جدار الفصل على (٩,٥٪) إضافية من الأراضي الفلسطينية التي جاءت داخل الجدار، وضمت إسرائيل عمليًا، (٨٠٪) من المستوطنات داخل الجدار، بالإضافة إلى بدء المستوطنين إقامة ما يعرف إسرائيليًا بالبؤر"الاستيطانية غير الشرعية".

Abstract:

Israel began settlement activities after its occupation of the West Bank and Gaza Strip in 1976, and settlement strategies passed after this year in four basic eras, the first era was between 1967and 1977, The era of the almerakh) the gathering of Labor Party and Mapam(Party were on top of power in Israel, during this era thier strategy represent the views of the party leaders, such as the Allon project, which calls for the settlement of safe areas, and the Dayan project for economic integration Settlement in safe areas, , and the second era was during the Likud period from 1977to 1993, and the settlement policy during this era was depending on principle that the right of the Jewish people to the "Land of Israel" is not subject to appeal, and that settling these lands is a confirmation of this right Which is based on religious foundations, not on security or economic foundations only, and relied in implementing this strategy on the two projects of Sharon (the double backbone) and the Gush Amunim which is an extremist right-wing movement, project, and the Druplus plan. As for the third era from1993to2002, the pace of settlement increased several times, despite That one of the foundations of the negotiation was the two-state solution, which means dismantling the settlements at the end of the negotiation process, and the main feature of expanding the settlement project during this period was the intensification and increase of the number of settlers. Without establishing new settlements , but expanding the existing ones. As for the fourth era from 2002to2018, settlement expansion took place under the auspices of the separation wall, and after completing the construction of the separation wall, Israel controlled about (%9.5) of the Palestinian lands that came inside the wall, and Israel effectively annexed (%80) Of the settlements inside the wall, in addition to the settlers beginning to establish what are known in Israel as "illegal outposts

سياسات الاستيطان الإسرائيلية

من١٩٦٧م إلى٢٠١٨م

جاءت الحرب الإسرائيلية عام١٩٦٧م لتنشئ واقعًا سياسيًا وديموجرافيًا وأمنيًا/عسكريًا جديدًا في الشرق الأوسط، حيث احتلت إسرائيل ثلاث مناطق عربية هى: الجولان السوري، سيناء المصرية، الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧م، بدأت سلطات الاحتلال عمليات استيطان في الأراضي العربية المحتلة تركزت بشكل رئيس في منطقة القدس ومنطقة الأغوار في الضفة الغربية، ونقلت إليها أعدادًا من السكان اليهود، وصادرت عشرات الآلاف من الدونمات بموجب قانون (أملاك الغائبين) الذي سن للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الذين لم يتواجدوا أو طردوا من الأراضي المحتلة حتى عام ١٩٦٧م.

التفسيرات الإسرائيلية للاستيطان

١- الحاجات السياسية/ الاستراتيجية: السيطرة على المناطق تمهيدًا لضمها جزئيًا أو كليًا لدولة إسرائيل، وبناء كتل استيطانية على قاعدة الوصل والفصل، أي وصل المستوطنات وفصل المناطق والتجمعات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها.

٢- الحاجات الأمنية: حيث تم توجيه الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية مثل مرتفعات وسط الضفة الغربية، وإلى جانب ما سبق، برزت الحاجات الاقتصادية، ومطالب القوى المختلفة في إسرائيل بالاستيطان.

٣- اعتبارات دينية أو اقتصادية: تتفاوت أهمية هذه الاعتبارات تبعًا للفترات

الزمنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمسؤولين الإسرائيليين المشرفين على المناطق المحتلة، إلا أن الهدف السياسي/الاستراتيجي ظل على رأس قائمة الاعتبارات الرئيسة لدى الحكومات الإسرائيلية، والمتمثل في تأمين مناطق واسعة من الأراضي، وإحكام السيطرة عليها وضمها إلى إسرائيل(١).

بدأ إنشاء المستوطنات الإسرائيلية بعد انتهاء حرب ١٩٦٧م، وجُعِلَ منذ تلك الفترة هدفًا قوميًا تلتقي حوله الاتجاهات والقوى السياسية كافة في إسرائيل، وفي حالة وجود خلافات، أو تباين في السياسات التي تظهر أحيانًا بين الأحزاب الحاكمة (خاصة بين حزب العمل الإسرائيلي، وتحالف الليكود)، فإنها ليست خلافات على المبدأ، وإنما على الكيفية والكمية التي سوف تُضم من تلك الأراضي والسيطرة عليها.

كان الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في بدايته محدودا، وعلى نطاق ضيق، وتركَّز في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني، والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتس كفار عتصيون في الخليل، كما تركز – أيضًا – في مدينة القدس، ثم امتد إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى بقيادة حكومات حزب العمل(٢).

اتخذت العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بعد صعود تكتل الليكود إلى الحكم، في١٩٧٧/٥/١٧ طابعًا هجوميًا، وبدأت تُرى ضمن استراتيجية مختلفة تمامًا عن الاستراتيجية التي تبناها حزب العمل سابقًا، فبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الاعتبارات الأمنية، تغيرت الدوافع واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية، حيث رفع تكتل الليكود شعار "أرض إسرائيل المحررة، وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها"، وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية في تلك الأراضي(٣).

تسارعت وتيرة الاستيطان بعد معاهدة "السلام" المصرية الإسرائيلية، وبعد اتفاقيات أوسلو، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، ومن ثم انتقل الاستيطان إلى الطور العسكرى "الجدار والبرج" بعد الانتفاضة الثانية، وقد مرت استراتيجيات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بأربعة حقب أساسية(٤).

الحقبة الأولى: استراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ(تجمع حزب العمل، وحزب المابام) (١٩٦٧م –١٩٧٧ م)

أسس تجمع المعراخ سياسته الاستيطانية على ركائز عدة منها الأمني، والسياسي، والديموجرافي، والأيديولوجي، ويمكن التعّرف على استراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ من خلال المشاريع الاستيطانية في ذلك العهد، والتي تُمثل آراء قيادات الحزب، مثل مشروع آلون الذي يدعو إلى استيطان المناطق الآمنة، ومشروع دايان الخاص بالدمج الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة مع إسرائيل، ووثيقة جاليلي التي فتحت المجال واسعًا أمام مزيد من الاستيطان في الأراضي المحتلة،لأنها صيغت بطريقة غامضة، وتحمل أكثر من تفسير، مما دفع كل طرف من أطراف المعراخ إلى أن يفسرها على هواه.

مّر الاستيطان الإسرائيلي في عهد المعراخ، بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: خطة آلون (١٩٦٧م – ١٩٧٠م): ظهر هذا المشروع في صيغتين: الأولى بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٦ وكانت بمثابة اقتراح تقدم به وزير العدل الإسرائيلي في ذلك الوقت إيجال آلون إلى مجلس الوزراء، وقد وافقت عليه حكومة ليفي أشكول بعد عدة أسابيع فقط من انتهاء حرب عام ١٩٦٧م، أما الثانية فقد ظهرت في عدد لمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية (أكتوبر من عام١٩٦٧ م) التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.

دعا آلون في مشروعه إلى ضم مناطق معينة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كجزء لا يتجزأ من سيادتها، وهى شريط يتراوح عرضه بين (١٠) و(١٥) كيلومترًا تقريبًا على امتداد غور الأردن، وشريط عرضه بضعة كيلومترات من شمال الطريق الواصل بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمال طريق عطروت بيت حورون اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضًا جبل الخليل بسكانه، أو صحراء يهودا على الأقل، من الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب(٥).

المصدر : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية

رأى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة النظر الاستراتيجية، وبالتالي يتعّين أن تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية العربية، وتساعد على شن الهجمات المضادة، كما يجب أن تكون الحدود سياسية، من خلال بناء المستوطنات على طولها، ووفقا لتلك الخطة، فإنه سوف يتم ضم نصف الضفة الغربية وثلاثة أرباع قطاع غزة إلى إسرائيل، وقد اقترح آلون ضم معظم القطاع إلى إسرائيل بعد أن يتم تهجير سكانه من اللاجئين (وهم يشكلون أغلبية السكان) إلى الضفة الغربية، كما أنه سوف يتم ضم مدينة القدس كليًا إلى إسرائيل مع محاولة تطويقها بالمستوطنات (وهذا تم بالفعل) مما يجعل من عودتها إلى السيادة العربية أمرًا

مستحيلًا[٦].

وعلى الرغم من عدم تبني حزب العمل أو حكومة العمل مشروع آلون رسميًا، فإن هذا المشروع كان الأساس الذي أقيمت بموجبه المستوطنات في الأراضي المحتلة من خلال مبدأ تجنب المراكز السكانية العربية الكثيفة قدر الإمكان، وفي المقابل ترك مشروع آلون الباب مفتوحًا أمام التفاوض بشأن الأراضي المحتلة.

ظلت خطة آلون الإطار الأساسي لسياسة المعراخ الاستيطانية، واستندت إلى حجج أمنية مثل توفير حدود آمنة عن طريق إقامة أحزمة من المستوطنات على امتداد تلك الحدود، إلا أنه وبالتوازي مع تطبيق خطة آلون، أقيمت أعداد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهر في ظل حكومة المعراخ بعض الحركات الإسرائيلية التي تعمل بعكس تلك الخطة مثل حركة غوش أمونيم التي ظهرت في أعقاب حرب عام١٩٧٣ م، بهدف الإسراع في عملية الاستيطان "في جميع أرض إسرائيل[٧].

وقد أصبحت حركة غوش أمونيم[*] هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧م، حيث قادت ما أطلق عليه اصطلاح "الاستيطان غير الرسمي" وتمكنت بدعم من وزير الدفاع والسلطات العسكرية من إقامة خمس مستوطنات في قلب سلسلة جبال الضفة الغربية[٨].

المرحلة الثانية: وثيقة جاليلي ومشروعه ١٩٧١م- ١٩٧٤م: تنسب هذه الوثيقة إلى الوزير العمالي إسرائيل جاليلي، وتضمنت نصوصًا عدة تتعلّق بالاستيطان أهمها: وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة من قبل مديرية أراضي إسرائيل، والعمل على تطوير سياسة الاستيطان من خلال إقامة مستوطنات جديدة، وتعزيز المستوطنات القائمة في شمال البحر الميت، وفي غور

الأردن، وغوش عتصيون.

عدلت هذه الوثيقة من خلال وثيقة أخرى أقرها حزب العمل الإسرائيلي في عام ١٩٧٤م، كبرنامج انتخابي لكي يتلاءم مع مستجدات حرب عام ١٩٧٣م، وقد أطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بندًا، وهي لا تختلف كثيرا عن وثيقة جاليلي، غير أنها لم تحدد أماكن الاستيطان، تاركة ذلك للحكومة لتقرر كل حالة على حدة، ثم تحولت هذه الوثيقة إلى مشروع بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير إسرائيل جاليلي(٩).

على ضوء المشروعين الاستيطانيين السابقين (آلون وجاليلي) فإن إستراتيجية تجمع المعراخ الاستيطانية قامت على العناصر الآتية(١٠):

* التأكيد على أهمية استيطان الأراضي المحتلة، وخصوصا المناطق التي تعرف بمناطق الأمن، وهي خطوط المواجهة مع الدول العربية، مع التأكيد على أن السيطرة على الأرض الفلسطينية تعني السيطرة السياسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.

* تجنبّ الاستيطان في المناطق العربية ذات الكثافة السكانية، من أجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية.

* تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة للحيلولة دون العودة إلى حدود عام ١٩٦٧م، مع فتح الباب في الوقت نفسه لإمكانية تحقيق تسوية سياسية.

* التركيز على استيطان مدينة القدس وما حولها من أجل عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية ضخمة، ومن أجل تأكيد توحيد شطريها للحيلولة دون التراجع عنها أو تقسيمها مرة أخرى في المستقبل.

الحقبة الثانية: فترة حكم الليكود ١٩٧٧م-١٩٩٣م:

تنطلق سياسة الاستيطان لدى حزب الليكود من مبدأ أن حق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" غير قابل للطعن، لذا فإن الحزب يعارض أي اقتراح يترتب عليه تقسيم أرض إسرائيل "المحررة"، لذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على "المناطق المحررة"[١١] مع التزامه بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، لأن استيطان تلك الأراضي هو تأكيد لهذا الحق الذي يقوم على أسس دينية، وليس على أسس أمنية أو اقتصادية فقط، لذلك فإن لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية المحتلة، وأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بأية شروط كانت، لأن تسليم الضفة الغربية إلى أي "سلطة أجنبية" مرفوض من قبل الليكود[١٢].

شكل وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٦م دفعة جديدة للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، حيث إن أول عمل قامت به حكومة الليكود هو إضفاؤها صفة الشرعية على المستوطنات المؤقتة التي أقامتها حركة غوش أمونيم في عهد المعراخ من دون أن تعترف بها الحكومة[١٣].

كان هناك تياران داخل تكتل الليكود: الأول- ينادي بوجوب تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية،والتمهيد لإعلان ضمها إلى إسرائيل مع وجوب التخلّص من المواطنين العرب الذين يعتبرون في نظر أصحاب هذا التيار عنصرًا زائدًا[١٤]، أما التيار الثاني فيمثله كل من موشي ديان، وعيزرا وايزمان اللذين يعتقدان أن الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يقتضي في الوقت نفسه فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، وبالتالي فإن خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود في تلك الأراضي سوف يهيئ الظروف لتقبل المستوطنين اليهود فيها وتقليل العداء لهم، ويمكن تحديد ملامح السياسة الاستيطانية لتكتل الليكود في الأراضي العربية المحتلة في النقاط الآتية[١٥]:

* استكمال ما أنشأته حكومات المعراخ من أحزمة استيطانية، مع إقامة حزام آخر جديد في الجزء الغربي من الضفة الغربية يمتد من شمالها إلى جنوبها.

* الإعلان رسميًا عن المشاريع والمخططات الاستيطانية لليكود، وذلك بغية حصول إسرائيل على المزيد من الدعم المالي للاستيطان من المنظمات الصهيونية.

*الاتجاه نحو إقامة المدن الاستيطانية الكبيرة بدلًا من المستوطنات الصغيرة المؤقتة، حيث تقدم عيزرا وايزمان (وزير الدفاع الإسرائيلي في حكومة الليكود) بمشروع استيطاني، في عام ١٩٧٦م، لإقامة ست مدن كبيرة، فتبنته الحكومة، وقامت بتنفيذه، والهدف من إقامة هذه المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية هو تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة، والحيلولة دون التخلي عن هذه المستوطنات في ظل أي ترتيبات أو اتفاقيات سياسية(١٦)، وأنها غير خاضعة للتفاوض، ولذلك عجلت حكومة الليكود في بناء المستوطنات وخصوصًا في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ من أجل خلق حقائق على الأرض تحول دون إمكانية أو احتمال حرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما تم إقامة شبكة من الطرق الرئيسية الطولية والعرضية في الضفة الغربية من أجل تقطيعها إلى مناطق منعزلة يسهل السيطرة عليها، وقد بدأ الليكود نشر المستوطنات الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية الكبرى أو في جوارها وذلك بعكس الاستراتيجية الاستيطانية لحكومات المعراخ التي اعتمدت استراتيجيتها على تجنب الاستيطان في المناطق الفلسطينية تحسبًا من الخطر الديموجرافي العربي الذي يهدد نقاء الدولة اليهودية(١٧).

شرع الليكود في التخطيط وإقامة مراكز صناعية جديدة في الضفة الغربية، أو العمل على ربط مستوطنات الضفة الغربية بالمراكز الصناعية الإسرائيلية، من أجل

توفير فرص العمل لمستوطني الضفة الغربية وتشجيع غيرهم من المستوطنين على الانتقال إلى تلك المستوطنات، ومن بين هذه المراكز الصناعية مركزا عطروت ومعاليه أدوميم على مشارف القدس الشرقية، والمركز الصناعي في كريات أربع في مدينة الخليل.

قامت حكومة الليكود بتشكيل المجالس المحلية واللوائية لمستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، تمهيدًا لفرض هذا القانون على سائر الأراضي المحتلة(١٨).

المشاريع الاستيطانية في عهد الليكود

ازدادت وتيرة إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة وتوسعتها، نتيجة تولي الليكود الحكم في إسرائيل، في عام ١٩٧٦م-١٩٨٤م، ونفذت عدة مشاريع استيطانية كبيرة شاركت فيها كافة الجهات التي تعمل في مجال الاستيطان، حيث اتفقت جميعها على وجوب توسيع الاستيطان ليشمل الأراضي العربية المحتلة كافة، لربط هذه المستوطنات بالأراضي المحتلة بإسرائيل.

مشروع شارون (العمود الفقري المزدوج)

عُرف هذا المشروع، في بداية الأمر بمشروع "فوخمان"، نسبة إلى أبراهام فوخمان، الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقد أطلق عليه "مشروع العمود الفقري المزدوج"، لأنه وفقا لهذا المشروع ستكون إسرائيل بمثابة جسر يتكّون من عمودين فقريين: الأول هو القائم الآن على امتداد السهل الساحلي، والثاني هو الذي سوف يقام على امتداد نهر الأردن، وبذلك ستكون الضفة الغربية وسط هذين العمودين كجيب عربي محاط بالمستوطنات الإسرائيلية.

وبعد أن صعد الليكود إلى الحكم تولّى آرئيل شارون وزير الزراعة في حكومة الليكود رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية، وبذلك أصبح هو المسؤول التنفيذي عن مشاريع الاستيطان، فشرع في تبني مشروع فوخمان وتنفيذه، والذي اشتهر فيما بعد بمشروع شارون.

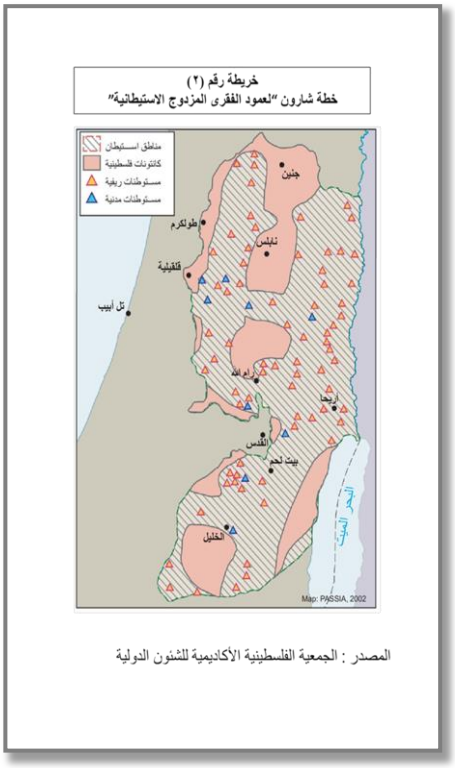

المصدر : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية

يهدف المشروع السابق إلى إقامة ثلاثة مراكز مدينية كبيرة في الضفة الغربية المحتلة: **الأول** على مداخل القدس، **والثاني** قرب الخليل من أجل دعم مستوطنة كريات أربع، **والثالث** في المثلث الشمالي للضفة الغربية من أجل الفصل بين سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وسكان الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨م[١٩]، كما يهدف إلى ربط الضفة الغربية مع إسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غربًا وحتى غور الأردن شرقًا، ومن ضمنها طريق يعرف باسم (عابر السامرة) وهو يتيح حركة مرور كثيفة من المنخفض الساحلي في مناطق ١٩٤٨م إلى غور الأردن وشمال الضفة الغربية، وهو ما يسهم بصورة كبيرة في تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، ويهدف المشروع إلى منع العرب من البناء على جانبي الطرق المؤدية إلى المستوطنات اليهودية، ومنعهم من البناء على جانبي الطرق العرضية التي تقطع الضفة الغربية من شرقها إلى غربها وهي التي تسمى "طرق الأمن"، بالإضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية الفلسطينية، وذلك من خلال مجموعة من المستوطنات التي ستقام حول تلك التجمعات.

مشروع غوش أمونيم:

غوش أمونيم هي حركة يمينية متطرفة نشأت، في أعقاب حرب عام ١٩٧٣م، داخل الحزب الوطني الديني (المفدال)، ثم بعد فترة قصيرة من وجودهم داخل المفدال أعلن أفرادها أن حركتهم حركة مستقلة، وقد اعترف رسميًا في ما بعد بهذه الحركة من قبل الاتحاد الصهيوني العالمي كحركة استيطانية تتلقى حصة ضخمة من التمويل عبر المنظمة الصهيونية العالمية، ومن جهات أخرى حكومية إسرائيلية(٢٠).

تؤمن هذه الحركة بحق اليهود في الإقامة والاستيطان في جميع أرض إسرائيل، حيث إنها ترى أن المستوطنات في يهودا والسامرة "الضفة الغربية" سوف تحقق وعود التوراة، وستنتج أمرًا واقعًا في المجال السياسي والمعنوي يسمح بمد السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي.

كان وصول الليكود إلى الحكم في عام ١٩٧٧ وتوليه السلطة فرصة ذهبية لهذه الحركة لتحقيق أطماعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، حيث كانت أولى بوادر الدعم لها من الحكومة الجديدة هي إضفاء صفة الشرعية على ثلاث من المستوطنات غير الرسمية التي أقامتها الحركة في ظل حكومات المعراخ(٢١).

استهدف مشروع غوش أمونيم الاستيطاني زرع المستوطنات بين المدن والقرى العربية، وفي أماكن تجمع السكان العرب، أي الاستيطان في المناطق التي تبنتها المشاريع الاستيطانية الأخرى، ولعل هذا ما يشير إلى سياسة تبادل الأدوار التي تمارسها الحركات والأحزاب، والجهات القائمة على الاستيطان، والتي تهدف جميعها إلى زرع الأراضي المحتلة بالمستوطنات، بغية تفتيت التجمعات السكانية العربية، مما يحول دون إنشاء دولة فلسطينية موحدة أو مستقلة.

خطة دروبلس تنسب هذه الخطة إلى متيتياهو دروبلس الذي شغل منصب رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية المختصة باستيطان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، ممثلًا لجناح الليكود في ذلك القسم، وقد قدمت خطة دروبلس الاستيطانية في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٨٠ و١٩٨١م، لكي توحد بين الاستراتيجية الاستيطانية لكل من تكتل الليكود وحركة غوش أمونيم، حيث جاء فيها أنه يجب الاستيلاء على الأراضي العامة من أجل الاستيطان بين التجمعات السكانية العربية وحولها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها، إذ سيكون من الصعب على الأقلية العربية أن تشكل تواصلًا جغرافيا ووحدة سياسية في حالة تجزئتها[٢٢].

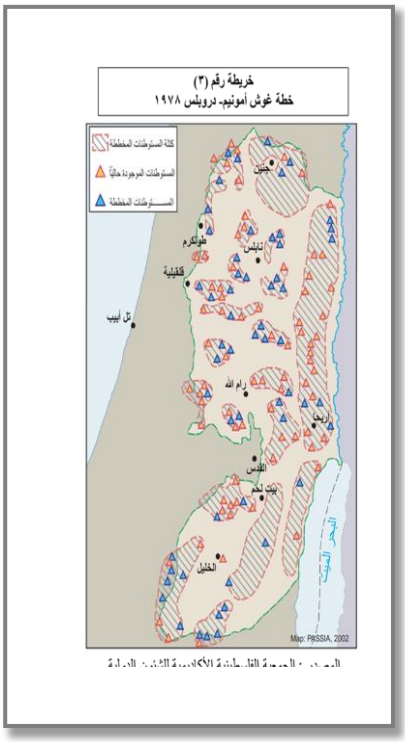

ارتفع عدد المستوطنات والمستوطنين بصورة كبيرة جدا، وبطريقة لم تشهدها الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، من خلال تنفيذ المشاريع الاستيطانية في ظل حكومات الليكود، حيث ارتفع عدد المستوطنات المقامة من (٣٤) إلى (١٠٠) مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين من(٣٠٠٠) في عهد حزب العمل إلى(٣٨) ألف مستوطن في آخر عهد حكومة بيجن في بداية ثمانينيات القرن الماضى (بخلاف الاستيطان في القدس، لأن الاستيطان في القدس لا يعتبر وفقًا للمفاهيم الإسرائيلية استيطانًا كبقية مستوطنات الضفة الغربية، إنما جزءًا من دولة إسرائيل) [٢٣].

الحقبة الثالثة من الاستيطان: الفترة من ١٩٩٣م-٢٠٠٢م:

وهى التى تمت في ظل عملية التفاوض، ويتضح فيها أن الإجماع حول الاستيطان وبناء المستوطنات يشكل حالة راسخة في المشروع الصهيوني أكثر فأكثر في فترة ما بعد بدء عملية التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات أوسلو، ومن ثم التوقيع على اتفاقية سلام مع الأردن، إذ شكلت هذه الاتفاقيات نقطة مفصلية في عملية الاستيطان، وزادت وتيرة الاستيطان عدة أضعاف، على الرغم من أن أحد أسس التفاوض كان حل الدولتين، وهو ما يعنى تفكيك المستوطنات في نهاية العملية التفاوضية، إلا أنه وعلى أرض الواقع قامت إسرائيل منذ بداية عملية التفاوض بتوسيع الاستيطان وتعميقه وتقوية المشروع الاستيطاني سياسيًا أيضًا، وكانت السمة الأساسية لتوسيع مشروع الاستيطان منذ عام ١٩٩٢م في الحقبة الثالثة هي تكثيف أعداد المستوطنين وزيادتهم دون إقامة مستوطنات جديدة، بل توسيع القائمة، ومن ثم البدء في إقامة بؤر استيطانية غير "قانونية" وفقًا للقانون الإسرائيلي، إلى جانب تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية.

التزم حزب العمل خلال الحملة الانتخابية لانتخابات عام ١٩٩٢م بتغييَر سلّم أولويات الحكومة، والتقليص الحاد في الميزانيات والموارد المخصصة للاستيطان، لكن على أرض الواقع، وبعد إقامة حكومة رابين، وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو، خاصة أوسلو٢، والتزام حكومة رابين بعدم تغيير تضاريس الواقع الجغرافي والديموجرافي في الضفة وغزة قبل الوصول إلى اتفاق نهائي، قامت حكومة رابين (العمل وميرتس) بانتهاج سياسة استيطان جديدة لا تغضب الولايات المتحدة ولا تفشل المفاوضات، عن طريق تبني نموذج استيطاني تحت شعار التجاوب مع التكاثر الطبيعي للمستوطنين، وتكثيف الاستيطان في منطقة القدس الكبرى والأغوار(برنامج آلون) [٢٤].

وبحجة النمو السكانى الطبيعي، قامت حكومة رابين ببناء أحياء جديدة في المستوطنات القائمة، وأنهت بناء قرابة (١٠,٠٠٠) وحدة سكنية كانت قيد الإنشاء قبل تغيير الحكومة.

وجاءت تسمية "الزيادة الطبيعية" بمثابة سبب جوهري لاستمرار مشروع توسيع الاستيطان في المناطق المحتلة، حيث استغلت كل حكومات إسرائيل هذا المصطلح ليس للزيادة الطبيعية للسكان اليهود في المناطق فحسب، بل تضمنت زيادة السكان من خلال تشجيع الهجرة من إسرائيل إلى خارج الخط الأخضر، ويخلص تقرير مؤسسة بتسيلم إلى أن عدد الوحدات السكنية ارتفع في الفترة بين ١٩٩٣م و٢٠٠٠م (لا يشمل القدس) من (٢٠,٤٠٠) إلى (٣١,٤٠٠) وحدة سكنية، أي زيادة نسبتها (٥٤٪) في عشر سنوات[٢٥].

الحقبة الرابعة: توسيع الاستيطان برعاية جدار الفصل (٢٠٠٢م–٢٠١٨م)

تبنت الحكومة الإسرائيلية بعد انتفاضة الأقصى، وسقوط حكومة باراك، وانتخاب آرئيل شارون رئيسًا للحكومة الإسرائيلية تبنت خطة إقامة جدار الفصل العنصري التي سوّقت لها على أنها الرد الأمني على العمليات الفدائية الفلسطينية، ولتدعيم أمن إسرائيل، إلا أنه وعلى أرض الواقع، وبعد أن عارضها "مجلس المستوطنات" والمستوطنون في البداية، تحوّل الجدار إلى عملية نهب وانتزاع أراضٍ جديدة من الفلسطينيين،وأداة لتكثيف الاستيطان وخلق واقع جديد على الأرض بتوافق بين الحكومة ومجلس المستوطنات.

وهنا يجب الإشارة إلى أن جملة الأهداف والأبعاد التى وضعتها إسرائيل في اعتبارها لإنشاء الجدار الفاصل، تتجاوز مجرد فكرة الفصل العنصرى هذه، ويمكن إيجازها في الآتى[٢٦]:

١ –**البعد الأمنى:** ويتمثل في منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨م، ومنع العمليات الاستشهادية.

٢ –**البعد السياسى:** ويتمثل في فرض التصور الإسرائيلي للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، والترسيم الأحادى للحدود، وفي الضم الفعلى للأرض وفرض

حقائق عليها، بشكل يصعب معه إنشاء دولة فلسطينية، ويفتح المجال لفرض سياسة التهويد وخصوصًا في القدس.

٣ -**البعد الاقتصادي:** ويتمثل في مصادرة الأراضي الفلسطينية الزراعية، ومصادر مياههم، وإعاقة قدرتهم على العمل والتنقل، ووضع الفلسطينيين تحت معاناة قاسية لدفعهم للهجرة والخروج من وطنهم.

٤ -**البعد الاجتماعي:** إذ إن الجدار يمزق عن عمد النسيج الاجتماعى الفلسطينى، لأنه يعزل أحياء وقرى ومدنًا كثيرة عن بعضها، ويمنع تواصلها الاجتماعى والعائلى، فضلًا عن انعكاسات الجدار السلبية على الخدمات الصحية والتعليمية لآلاف الفلسطينيين.

مكونات الجدار ومواصفاته

يتكون الجدار في معظمه من الأجزاء الآتية:

ست لفات من الأسلاك الشائكة، يليها خندق عميق، ثم طريق ترابى أومعبد لمرور الدوريات العسكرية، ثم سياج مزود بأجهزة إنذار إلكترونية بارتفاع ثلاثة أمتار، وعلى الجانب الإسرائيلي يوجد طريق معبد للدوريات، محاط من جانبيه بممرين رمليين ممهدين يسمحان باقتفاء الأثر حالة حدوث اختراق، ثم مجموعه أخرى من الأسلاك الشائكة، توجد خلفها أجهزة مراقبة إلكترونية(٢٧).

ويبلغ معدل عرض هذا الجدار حوالى ستين مترًا، إلا أن الجدار في بعض أجزائه يتكون من حائط أسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار، وخاصة في مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية.

وقد اقيمت في الجدار (٧٣) بوابة وحاجز تفتيش حتى يوليو ٢٠٠٩م، بهدف السماح بتنقل الفلسطينيين بين المناطق التى عزلت خلف الجدار وبقية أجزاء الضفة الغربية، إلا أن هذه البوابات تعد من بين النقاط الأكثر تقييدًا لحرية الحركة في الضفة، حيث يتوجب على حملة التصاريح أن يصطفوا عند البوابة لفحص وثائقهم وتفتيشهم شخصيًا وتفتيش امتعتهم، وهناك شكاوى عن وجود إهانات ومضايقات عند البوابات[٢٨].

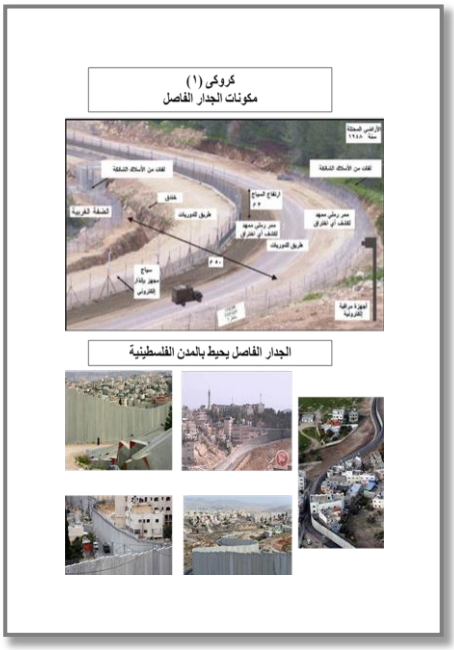

وفي تقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية (اريج) عام ٢٠٠٧م، ذكر أن مسار الجدار الفاصل يضع (١٠٧) مستوطنة من أصل (١٩٩) مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربى (الإسرائيلي) من الجدار، ويبلغ عدد سكان المستوطنات حوالى (٤٢٥) ألف مستوطن، أى حوالى (٨٠,٢٪) من إجمالى عدد المستوطنين في الضفة والبالغ عددهم (٤٣٠) ألفًا، إضافة إلى (٣٨) مستوطنة يسكنها حوالى(١٢,٥٣٠) مستوطنًا تقع في منطقة العزل الشرقية[٢٩].

سيطرت إسرائيل بعد إنهاء إقامة جدار الفصل على (٩,٥٪) إضافية من الأراضي الفلسطينية التي جاءت داخل الجدار، كما أن تخطيط مسار الجدار تأثر بدرجة كبيرة بخطط توسيع المستوطنات وتكثيفها، وضمت إسرائيل عمليًا (٨٠٪) من المستوطنات داخل الجدار، بالإضافة إلى بدء المستوطنين إقامة ما يعرف إسرائيليًا بالبؤر"الاستيطانية غير الشرعية"، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق حلم آرئيل شارون بتفتيت الأراضي الفلسطينية، ومنع التواصل الجغرافي لمنع إقامة دولة فلسطينية، بل

تحويل الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات، ووفقًا للصحافي زئيف شيف فإن عملية البدء بإقامة بؤر استيطانية غير قانونية هو استمرار لهذه السياسة.

استمرت سياسة توسيع المستوطنات تحت مسميات عدة، أيضًا، في فترة حكومة نتنياهو (٢٠٠٩ م-٢٠١٢م) على الرغم من تعهداته أو إعلان الحكومة عدة مرات تجميد الاستيطان كتلبية للضغوط الأمريكية، وهكذا ودون إقامة مستوطنات جديدة بل بالاعتماد على إقامة أحياء جديدة وتوسيع القائم، وازداد عدد المستوطنين من (١٠٠) ألف في بداية التسعينيات إلى (٣٢٩) ألفًا في العام ٢٠١٠ م،باستثناء الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية[٣٠].

الخاتـمة:

يمثل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين أحد أخطر الممارسات التي تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م، فهو يمثل الوجه الآخر لعملية الاحتلال؛ لأنه يهدف إلى احتلال وتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها العرب وتهويدها، وتوطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود بها للإخلال بالميزان الديموجرافي لصالح اليهود.

لقد توصلنا في نهاية البحث إلى نتيجة مفادها أن تأجيل بحث مشكلة الإستيطان و وضعها ضمن موضوعات الحل النهائى في أى مفاوضات سابقة كان خطأ كبيرا أدى إلى توغل الاستيطان الصهيوني فى الأراضى الفلسطينية، ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية، ووضعها فى كنتونات منعزلة عن بعضها.

وترتيبًا على ما سبق عرضه في البحث فإنه يجب على المفاوض الفلسطيني في أى مفاوضات قادمة الإصرار على أن تكون موضوعات الأراضى والمستوطنات والقدس في مقدمة موضوعات التفاوض، لأنه ثبت أن تأجيل هذه الموضوعات أدى إلى تعميق المشكلة، ووصولها إلى مرحلة يستحيل معها إقامة دولة فلسطينية متصلة الأطراف.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) حواس، عصام الدين، الحكم الذاتى لشعب فلسطين، سلسلة دراسات قومية: ١٣، القاهرة، مركز النيل للإعلام،١٩٨١، ص ١٥٧.

(٢) بابه، ايلان، المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية،، المرجع السابق، ص ص ١٠٦-١٢٤.

(٣) بركات، نظام محمود، الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٥٢.

(٤) عبد الحميد، هند، مقدمة لكتاب اسياد البلاد، النسخة العربية، ترجمة عليان الهندى، ٢٠٠٦م،ص٤٣.

(٥) عابد، خالد، الاستعمار الاستيطانى للمناطق المحتلة خلال عهد الليكود١٩٧٧-١٩٨٤، سلسلة الدراسات،٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٨٦، ص١٣.

(6) A special Report of the data base project of Palestinian human rights,Chiicago,Il1989,p3

(٧) ناجى، طلال، الاستيطان الصهيونى والمقاومة الفلسطينية فى استراتيجية الاستيطان الصهيونى بعد عام ١٩٦٧، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان،١٩٨٧، ص٤١.

(*) حركة غوش ايمونيم هي حركة دينية متطرفة، أسسها الحاخام المتطرف موشي ليفنجر مايو عام ١٩٧٤م، وهى تنادى بالاستيطان في الضفة وقطاع غزة، وتدعو إلى هدم الأقصى لإقامة الهيكل المزعوم.

(٨) أغبارية، محمود وابوغزالة،محمد، حركة غوش أمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٤م،ص٣٩.

(٩) بركات، نظام محمود،الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٥٨.

(١٠) دوعر، غسان، المستوطنون الصهاينة فى الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،٢٠١٢، ص٥٣.

(١١) السيد، يونس، الليكود تنظيما وممارسة، مجلة شئون فلسطينية، العدد ٢٠٨، يوليه١٩٩٠، ص٨.

(١٢) بدر، اميليا عراف، نظرة على الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ط ٣، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥م،ص ٢٥.

(١٣) سليمان، حمد يحيى، الكيان الصهيونى خلال حكم الليكود، رام الله، ١٩٨٨، ص٦٢.

(١٤) بركات، نظام محمود، الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨،ص٧٢.

(١٥) عايد، خالد، المستوطنات الاستيطانية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٣.

(١٦) حمد، عبد الرحمن، الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود، شئون فلسطينية،العدد٩٦، أكتوبر ١٩٧٩،ص ٢.
(١٧) بركات، نظام محمود،الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص١٦٢.
(١٨) الجعفرى، وليد، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص٣٢.
(١٩) بركات، نظام محمود، الاستيطان الإسرائيلي فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص١٦٧.
(٢٠) إغبارية، مسعود و أبو غزالة، محمود، حركة غوش أمونيم بين التطبيق والنظرية، جمعية الدراسات العربية، القدس،١٩٨٤، ص ٢٢.
(٢١) أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملى للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م،ص٥٨.
(22) Benvenisiti,Meron, West data Project: A Survey Of Israeli Polices ,American Enterprise Institute,1984,p52
(٢٣) الغبرا، رفيق، السياسة الإسرائيلية: التحالف الحاكم وصراعات التيارات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٢: ١٩٩٠م، ص٦٤.
(٢٤) المركز الإسرائيلي لحقوق الانسان بالمناطق المحتلة " بتسيلم"، تقرير بعنوان سلب الأرض: سياسات الاستيطان فى الضفة الغربية عام ٢٠٠٢م، ص١٧٧.
(٢٥) المركز الإسرائيلي لحقوق الانسان بالمناطق المحتلة " بتسيلم"، تقرير بعنوان سلب الأرض:سياسات الاستيطان فى الضفة الغربية عام ٢٠٠٢م، ص١٧٨.
(٢٦) صالح، محسن و نافع، بشير، التقرير الاستراتيجى الفلسطينى لسنة٢٠٠٥م، مصدر سابق، ص ص٦٥-٦٦
(٢٧) بارود، نعيم، الجدار الفاصل: بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد فى الجامعة الإسلامية فى غزة، فلسطين، أبريل ٢٠٠٧، ص ص٩١٢-٩١٧.
(٢٨) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، خمسة أعوام على إبداء الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية،٢٠٠٧، ص ص٢٤-٢٥.
(29) Applied research Institute-Jerusalem(ARIJ),Arij fact sheet ,The Israel segregation Plan in Occupied, Palestinian Territory,2007,p10
(30) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، معطيات عن السكان وفقًا للألوية: على الرابط:
http://cbs.gov.il/shnaton 02/st63x.pdf 06

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 74 Abril 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)